مجلة الاجتهاد القضائي ·· المجلد 17 ·· العدد 02·· (العدد التسلسلي 36) ·· أكتوبر 2025 (ص ص: 273 – 288)··
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ··· جامعة بسكرة ··· ISSN 8615 – 1112 ··· EISSN 6065 -2600

الدفع بعدم الدستورية وعيوب الاجراءات: دراسة تحليلية مقارنة

The plea of unconstitutionality and procedural defects: a comparative analytical study

الدكتور عبد الرحمان رفرافي [1]
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي (الجزائر)
refrafi-abderrahmane@univ-eloued.dz

الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي
أستاذة التعليم العالي
مدير جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي (الجزائر)
dr.ferhatiomar@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
02 أفريل 2025	05 سبتمبر 2025	17 أكتوبر 2025

الملخص:

تناقش المقالة مفهوم العدالة الدستورية في التجربة الجزائر، مع التركيز على رفض دعاوى عدم التطبيق المرتبطة بعدم الدستورية كوسيلة لمعالجة العيوب الشكلية التي تؤثر على المبادئ القانونية القائمة. وتسلط الضوء على الطبيعة الخاصة لعيب عدم الدستورية الشكلي وتأثيره على إمكانية تطبيق قاعدة قانونية على حالة معينة، وذلك بناءً على الانعكاسات غير الدستورية التي قد تنتج عن هذا التطبيق. يتولى الدستور تحديد الصلاحيات الشكلية والمادية التي تحكم قواعد النظام القانوني. بالنسبة للصلاحية الشكلية، يهتم الدستور بتنظيم آليات إنتاج القواعد القانونية، مبينًا الجهات المسؤولة عن صياغتها، إجراءات إصدارها، وكذلك مصادر القانون التي تُعبّر عن إرادة هذه الجهات. تُعد القاعدة القانونية صحيحة أو دستورية من الناحية الشكلية عندما يتم صياغتها وفقًا للإرشادات والمعايير التي تحددها قواعد الدستور. وتخضع هذه الصلاحية الشكلية عادةً لرقابة دستورية تُمارسها الهيئة المختصة بالعدل الدستوري.

الكلمات المفتاحية: عيب الشكل؛ الانتهاكات الدستورية؛ الدفع بعدم الدستورية؛ الرقابة الدستورية؛ عمل عدم قابلية التطبيق.

Abstract:

the intervention deals withc on stitutional sovereignty and constitutional justice in algeria and the inadmissibility of the claim of non-application due to unconstitutionality to resolveformaldefectsaffectingcurrentlegalprinciples. based on the specific nature of the defect of unconstitutionality of form and the act of inapplicability, whichcontrols the application of a legalrule in a given case based on the unconstitutionaleffectsthat the said application can cause.

keywords: *formdefect; constitutional violations; plea of unconstitutionality; constitutional control; act of inapplicability.*

[1] **المؤلف المرسل: د. عبد الرحمان رفرافي** ——— ***Email: deharefrafi@gmail.com***

مقدمة:

يُصاغ هذا العمل ضمن إطار يركّز على مفهوم العدالة الدستورية المرتبطة بالمحكمة الدستورية، محدداً نطاقه في الرقابة على القواعد التي تتعارض مع الدستور، فالرقابة الدستورية، في سياق الدساتير المعيارية العليا والصارمة التي تتمتع بضمانات قوية، تتطلب وجود آليات تمكن من تعليق تنفيذ القواعد الأدنى التي لا تنسجم شكلاً أو مضموناً مع المبادئ الدستورية.[1]

أسباب الدراسة: بعد الإصلاح الدستوري لعام 2020[2] والذي تمت الموافقة عليه، تركزت العدالة الدستورية في الجزائر في المحكمة الدستورية. مما يجعلها هيئة ذات ولاية قضائية خاصة للدولة، مستقلة عن أي هيئة أو سلطة أخرى، وتتمثل مهمتها الرئيسية في ممارسة الرقابة على دستورية القواعد القانونية.

وفقا للدستور، فإن السلطات الرئيسية للمحكمة الدستورية المتعلقة بمراقبة دستورية القواعد هي ممارسة:

أ) المراقبة المسبقة والإلزامية والمجردة لمشاريع القوانين المتعلقة بتفسير الدستور[3] والقانون الأساسي الدستوري والقانون الدولي. المعاهدات التي تتناول المسائل الأخيرة؛

ب) الفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات[4]؛

ج) رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان[5]؛

د) الرقابة الإجبارية (الوجوبية) تلزم جهة الإخطار بإخطار المحكمة الدستورية؛

ه) الرقابة على دستورية القوانين العضوية[6]؛

و) الرقابة على دستورية الأوامر التشريعية[7].

ي) الرقابة على دستورية المعاهدات[8]؛

ز) الرقابة على دستورية القوانين العادية[9]؛ م) الرقابة على دستورية التنظيمات[10]؛

ح) الاختصاصات الاستشارية والتقريرية للمحكمة الدستورية.

أدخل الإصلاح الدستوري 2020 ابتكارات وظيفية ذات صلة فيما يتعلق بمراقبة دستورية المبادئ القانونية[11]:

أ) جمع في المحكمة الدستورية بين المراقبة المسبقة لمشاريع القوانين والرقابة اللاحقة على المبادئ القانونية؛

ب) تم رفع دعوى عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية، والتي كانت المحكمة العليا قد علمت بها سابقًا، إلى المحكمة الدستورية؛

ج) منح الشرعية الفعلية للقضاة لطلب عدم قابلية تطبيق المبادئ القانونية التي كانت حاسمة في حل القضايا التي ينظرونها؛

د) سمح بإعلان عدم دستورية حكم قانوني حالي له آثار عامة.

الفرق النوعي الرئيسي بين دعوى عدم التطبيق الذي نظرت فيه المحكمة العليا والدعوى الحالية لعدم التطبيق المرفوعة أمام المحكمة الدستورية، هو أن الأخيرة تنطوي على مراقبة تطبيق المبدأ القانوني في قضية معينة من أجل التحقق مما إذا كان هذا المبدأ قانونيا أم لا. أو أن التطبيق مخالف للدستور. من الممكن إذن أن يكون النص القانوني دستوريًا من الناحية المجردة ولكنه غير دستوري في تطبيقه على قضية ما، مما يؤدي إلى آثار غير دستورية.

هدف الدراسة: تهدف هذه المداخلة إلى التساؤل عن أصل دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية لمعالجة عيوب الشكل التي تؤثر على القواعد القانونية (عيوب الشكل أو المخالفات الدستورية)، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لعيب عدم الدستورية الشكل وعدم قابلية التطبيق لعدم الدستورية. وبالتالي، يتم اقتراح الفرضية التالية: دعوى عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية غير مقبولة لحل عيوب الشكل أو المخالفات الدستورية.

لتحقيق الهدف العام المذكور والتحقق من الفرضية المقترحة سيتم اتباع خطة التحليل التالية:

أولاً: سيتم إجراء تمييز موجز بين المخالفات التنظيمية والتناقضات، بين المخالفات الصحيحة وغير الصحيحة، مع عرض بعض الأمثلة.

ثانيا: سيتم تحليل الطبيعة الخاصة لدعوى عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية باعتبارها مراقبة لتطبيق قاعدة قانونية على حالة معينة، بدلا من الرقابة المجردة.

ثالثًا: سيتم تقديم رأي العقيدة الدستورية بشأن أصل إجراء عدم القابلية للتطبيق فيما يتعلق بالمخالفات الدستورية الخاصة. وأخيرا، سيتم اقتراح الاستنتاجات والأسئلة النهائية.

محددات الدراسة: لن يتعلق الأمر بالمفهوم الأوسع للعدالة الدستورية الذي يشمل الولاية القضائية الحمائية للحقوق الدستورية، حيث أن الدستور تاريخياً لم ينسب مثل هذه الوظيفة إلى المحكمة الدستورية[12]. كما لن تتم معالجة حالات القواعد القانونية الصادرة بشكل ينتهك القانون الأساسي الدستوري للبرلمان الوطني، التي تنظم معالجة القانون، لأنها ستكون مخالفات قانونية أو تنظيمية تتجاوز نطاق الولاية القضائية للمحكمة الدستورية.

منهج الدراسة: لن تتم الإشارة إلى اجتهاد المحكمة الدستورية بشأن هذه المسألة، حيث أن المنهجية المختارة لهذا العمل تنطوي بشكل رئيسي على المنهج التحليلي لتحليل المبادئ الدستورية، والمنهج المقارن لمقارنة المبادئ الدستورية الوطنية والأجنبية، في هذا الشأن. وستكون الدراسة الفقه قانونية موضوع المداخلة.من خلال التطرق للمخطط التالي:

المبحث الأول: الدقة المفاهيمية للدفع بعد الدستورية

المبحث الثاني: طبيعة دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية

المبحث الأول:

الدقة المفاهيمية للدفع بعد الدستورية

بداية تجدر الإشارة إلى أن الصراع المعياري يحدث عندما يكون هناك معياران أو أكثر غير متوافقين ماديًا أو رسميًا[13].

فيما يتعلق بالمنازعات التنظيمية، من الضروري التمييز بين التناقض والانتهاك. وإذا كان التعارض المعياري ماديا[14]، فإننا نتحدث عن التناقض المعياري الذي يحدث عموما بسبب التناقض في طبيعة القاعدة (التناقض الالتزامي) أو في محتواها (التناقض المنطقي).

المطلب الأول: تحديد المخالفات الدستورية

يحدث الانتهاك، عندما يكون التعارض شكليًا، أي عندما لا يتم الالتزام بالقواعد الدستورية الإجرائية على النحو الواجب أو عندما تكون هناك عيوب في الاختصاص. وبمعنى مماثل فيما يتعلق بالقانون: "يمكن أن ينتج عدم الدستورية من وجهة نظر رسمية إما عن طريق انتهاك الإجراء التشريعي أو عن طريق تغيير نظام المصادر. ويتطلب تغيير نظام المصادر يحدث عدم دستورية القانون أيضًا عندما يتعدى القانون العادي على مسائل القانون الأساسي، أو عندما يكون هناك فائض فيما يتعلق بالتفويض التشريعي، أو عندما يغزو المرسوم على القانون أو مرسوم تشريعي المسائل المنسوبة حصريًا إلى القانون الأساسي مخالف".

من المهم تسليط الضوء على أن المخالفة الدستورية هي واقعة بسبب خلل إجرائي أو عيب الاختصاص (الحقيقة مقابل القاعدة الدستورية) وليست معيارية. أي أن هذا النوع من العيب يكمن في أن المشرع لم يتبع الإجراء الدستوري لإصدار القانون أو تجاوز النطاق المخصص دستوريا لتنظيم أنواع القانون المختلفة (القانون بالمعنى المادي). مثل هذا الوضع أو حقيقة عدم الامتثال أو الإفراط يؤثر على صحة القاعدة المنتجة. ولذلك فهو خلل دستوري يختلف عن الخلل الموضوعي أو التناقض المعياري الذي لا يحدث إلا بين القواعد (القاعدة مقابل القاعدة الدستورية). إن الطبيعة المختلفة للخلل من شأنها أن تبرر، كما سنرى، نظام إبطال مختلف.

المطلب الثاني: تحديد العيوب الشكلية

تزامنا مع ما قيل "ما ننوي إظهاره هو أن القاعدة الثانوية ليست هي التي تخالف الدستور في الحالات التي يكون فيها تعارضا مع النظام الرسمي، وليست القاعدة هي التي انتهكت الدستور".

فلقد أهمل المشرع قاعدة دستورية في صياغة القانون العادي[15]، فإذا حكمت الجهة المختصة بعدم دستورية القاعدة، فإن ذلك يرجع إلى عدم اتباع الإجراء في وضعها وهذا "غير دستوري، وليس القاعدة، ولهذا السبب، من خلال إعلان عدم دستورية الإجراء، يجب إزالة نتاجه، والقاعدة المعنية، ويجب استبدال الإجراء من حيث ارتكبت المخالفة أو أعيد استئنافها ".

تحدث العيوب الإجرائية المذكورة أعلاه عندما تتبع هيئة ما إجراءً مختلفًا عن الإجراء الذي تحدده القاعدة الدستورية. من جانبها، تحدث العيوب القضائية عندما يتم تنظيم مسألة ما من خلال قاعدة واردة في مصدر قانوني غير تلك التي تشير إليها القاعدة العليا و/أو من خلال إجراء مختلف، بغض النظر عن محتواه. سيتم الإشارة إلى العيوب الإجرائية والقضائية في هذا العمل على أنها مخالفات دستورية.

باتباع هذه التعريفات والتصنيفات، فإن أمثلة المبادئ القانونية التي تؤدي إلى مخالفات دستورية بسبب عيوب إجرائية هي تلك التي: أ) تتم الموافقة على قاعدة من قواعد القانون الأساسي الدستوري المتعلقة بتنظيم وسلطات المحاكم دون جلسة استماع، وفقاً للدستور؛ ب) تم إدخال مسألة بمبادرة حصرية من رئيس الجمهورية إلى حيز التنفيذ من خلال اقتراح.

من الأمثلة على المبادئ القانونية التي تنطوي على مخالفات دستورية، بسبب عيوب قضائية، تلك التي:

أ) ينظم القانون العادي المسائل التي يخصصها الدستور للقانون الدستوري؛

ب) ينظم القانون المسائل المخصصة للتنظيم المستقل، دون إنشاء الأسس الأساسية للنظام القانوني،

ج).ينظم مرسوم بقوة القانون المسائل المستثناة من الدستور.

إن الحالات التي يتم فيها تنظيم الحقوق الدستورية أو تقييدها من قبل سلطة أخرى غير المشرع، الذي منحها دستوريًا هذه السلطة، تستحق اهتمامًا منفصلاً. على سبيل المثال، عندما يقوم رئيس الجمهورية، في ممارسة سلطته التنظيمية، وفي غياب القانون أو تجاوزه، بتنظيم أو تقييد حق دستوري. وفي هذه الحالات، يصبح التمييز بين التعدي والتناقض الدستوري معقدا، باعتبار أن هذا التحفظ القانوني يشكل، في رأي البعض، جزءا من المضمون الوقائي للحق. سيتم

تسمية هذه الحالات بانتهاك دستوري غير لائق ويتم استبعادها من فرضية هذا العمل وهذا التحليل[16].

المبحث الثاني:

طبيعة دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية

سيشير هذا القسم بإيجاز إلى الفرق بين الطعن بعدم قابلية التطبيق والإجراء الحالي لعدم قابلية التطبيق بسبب عدم الدستورية؛ والطبيعة الخاصة للأخيرة التي تنبثق من المواد الدستورية نفسها ومن تأملات الفقه في هذا الشأن؛ آثار الحكم في تقدير عدم التطبيق؛ وارتباط هذا الأخير بدعوى عدم الدستورية. كل ذلك، من أجل التوصل إلى استنتاجات أولية معينة حول عدم جواز دعوى عدم قابلية التطبيق لحل المخالفات الدستورية نفسها.

المطلب الأول: الطعن بعدم قابلية التطبيق

تقسِّم المحاكم في الولايات المتحدة الطعون التي تتناول دستورية قانون معين إلى نوعين رئيسيين :الطعون الظاهرية والطعون التطبيقية .غالبًا ما يكون الفرق بينهما واضحًا في الكثير من الحالات، إلا أنه قد يصبح مبهمًا في بعض الظروف .يكمن الفرق الجوهري بين النوعين في الهدف الذي يسعى إليه المدعي، والنتيجة المنتظرة إذا كسب القضية .فعندما يتم تقديم طعن ظاهري، قد يؤدي ذلك إلى إلغاء القانون بالكامل .أما الطعن التطبيقي، فيمكن أن يفضي إلى قرار يقيد نطاق تنفيذ القانون دون المساس به بشكل شامل.

وبموجب الدستور، كان الطعن بعدم قابلية التطبيق الذي استمعت إليه المحكمة العليا يعني المراقبة اللاحقة للقواعد القانونية، والتي تم ممارستها أثناء انتظار المحاكمة والتي كان هدفها مبدأ قانوني ينطبق على العملية على حساب المدعي. ولكي ينجح الاستئناف، كان من الضروري أن يكون هناك "تناقض تام وكامل" بين النص القانوني والدستور.

ولئن كان هذا الدستور هو السائد، لم يكن هناك أي شك قط في أصل الطعن بعدم التطبيق لعيوب موضوعية، فما نوقش هو أصله لعدم دستورية الشكل أو عيوب الشكل. ورأت المحكمة العليا بشكل موحد أن الطعن بعدم قابلية التطبيق لا يجوز قبوله إلا عندما تتعارض المبادئ القانونية مع محتويات الدستور.

فيما يتعلق بعدم دستورية الشكل، ذكر أنه بما أنه إعلان صدر بطريقة تختلف عن تلك التي نص عليها الدستور لوضع القوانين، فهو ليس كذلك ويمكن لأي محكمة أن تفشل في تطبيقه، ومن شأن هذه الأطروحة استيعاب البطلان لعدم وجود القاعدة الصادرة بالمخالفة للدستور[17].

وعلى هذا المستوى، اتبعت بعض المحاكم العليا في القانون المقارن الذي افتتحته في صحة بعض القوانين بشأن عدم جواز الطعن في عدم التطبيق بسبب عيوب الشكل، استنادا إلى مفهوم العدم، ومبدأ الفصل بين الوظائف، على وجه الخصوص. آثار عدم قابلية التطبيق وأن الرقابة من هذا النوع تعود إلى جميع الهيئات التي تمارس الاختصاص القضائي وليس فقط إلى المحكمة العليا.

ويؤكد البعض هذا الموقف، الذي يستخرج بعض الأحكام التي تكشف ما جاء: "لقد رأت المحكمة العليا دائما أنه من خلال الطعن في عدم قابلية التطبيق، لا يمكن اكتشاف العيوب بشكل من شأنه أن يبطل القانون. وبالتالي قضت بأن "السلطة التي يمنحها الدستور للمحكمة العليا لإعلان عدم قابلية التطبيق في القضايا التي يشير إليها، لا تهدف إلا إلى حماية عدم قابلية تطبيق القوانين من الناحية الموضوعية، وليس بطريقة تنظر فقط إلى تشكيل القانون؛ لأنه ليس من سلطة المحكمة العليا إلغاء القانون أو توقيف سريانه، كما يحدث في الحالة الثانية، لأن هذا يهم جميع المواطنين على قدم المساواة، وبالتالي لا يمكن أن يقتصر على الحالات المحددة التي هي على علم بها، كما، من ناحية أخرى، يحدث في الحالة الأولى، نظرًا لأن الدستور ينص فقط على عدم تطبيقه في الحالة المحددة المعنية، وذلك من أجل حماية حقوق الأشخاص المتضررين فقط ".

وكما لوحظ، فإن الإصلاح الدستوري أنشأ سلطة ممارسة دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية في المحكمة الدستورية، وتعديل طبيعته فيما يتعلق باستئناف عدم التطبيق الذي نظرت فيه المحكمة العليا قبل التعديل.. نكرر أن الفرق الرئيسي بين كلا التحكيمين هو أن الطعن في عدم قابلية التطبيق ينطوي على مراقبة دستورية حكم قانوني فيما يتعلق بقضية محددة، في حين أن إجراء عدم قابلية التطبيق الحالي يعني ضمناً مراقبة تطبيق الحكم القانوني في قضية محددة للتحقق مما إذا كان هذا الطلب مخالفًا للدستور.

ويختلف هذا الفحص الأخير أيضًا عن الرقابة المجردة على الدستورية، وهي رقابة معيارية تتعارض مع قاعدة دستورية مع قاعدة غير دستورية، بغض النظر عن أي اعتبار لحالات محددة. إن الرقابة المجردة فهي رقابة معيارية بين القاعدة غير الدستورية والقاعدة الدستورية التي يتم تنفيذها بشكل مستقل عن أي وضع واقعي، والتي لا ينبغي أن تولي اهتماما أكبر لظروف الظاهرة التي تم تشريعها على أساسها، ولا ينبغي لها أن تقيم الواقع. العواقب العملية المحتملة للقاعدة قيد المناقشة.

في دعوى عدم القابلية للتطبيق، لا يتم التحكم في دستورية نص قانوني، بل يتم التحكم في دستورية تطبيقه في قضية معينة. وبمعنى آخر: "إن ما يتم فحصه من خلال الطعن في عدم

قابلية التطبيق ليس هو دستورية القانون؛ ولا يوجد فحص من قاعدة إلى قاعدة. بل على العكس من ذلك، ما يتم فحصه هو دستورية الطلب من القانون في حالة معينة[18] ".

المطلب الثاني: تأثيرات دعوى عدم القابلية للتطبيق

توضح التفاصيل السابقة بما فيه الكفاية أن مسألة الوصول إلى القضاء الدستوري في مسائل حماية الحقوق الأساسية لا يمكن فصلها عن الطريقة التي يتم بها تنظيم مراقبة دستورية القوانين ضمن النظام القانوني قيد النظر. وفي الواقع، هناك نموذجان رئيسيان للتحكم في دستورية القوانين. وهي ليست بالضرورة متعارضة، بل إنها تجتمع في بعض الأحيان لتنتج أرقامًا مختلطة.[19] النموذج الأول يوصف بأنه "النموذج الأمريكي[20]"لمراقبة دستورية القوانين الذي يتميز بسمات مميزة، من ناحية، أنه منتشر وملموس من خلال ممارسته عادة على سبيل الاستثناء، وبالتالي، بعديا، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى الخلط بين الدعاوى الدستورية وغيرها من الدعاوى التي يعرفها القاضي العادي عادة (مدنية، جنائية، إدارية).

النتيجة كما نرى، هي أن إنشائها يمنح محاكم التي تمنحها، بطبيعة الحال، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الولاية القضائية الكاملة. في هذا النموذج الذي أذهل القانونيين الأوروبيين، لا تطرح مسألة الوصول إلى القاضي ويتم ضمان حماية الحقوق الأساسية بشكل جيد للغاية[21]. أما النموذج الثاني، وهو "النموذج الأوروبي" للتحكم في دستورية القوانين، والذي تصوره زعيم مدرسة فيينا بعد "الحرب الكبرى[22] "، فيؤسس لرقابة مركزية أو مركزة في أيدي متخصصة للسلطة الدستورية الوحيدة. ويطلق عليه اسم تجريدي لأنه ينطوي على مواجهة بين قاعدتين عامتين، القانون والقاعدة الدستورية، فالقاضي يحكم على القانون نفسه وليس تطبيقه على قضية ملموسة. ويقدم تنفيذه طريقتين. ويمكن ممارسته مباشرة عن طريق رفع دعوى استئناف قبلية أو لاحقة ضد القانون .ويمكن أيضا أن تمارس بشكل غير مباشر عن طريق الإحالة إلى القضاء الدستوري من قبل القاضي العادي الذي يواجه مسألة دستورية أولية يجب تمييزها عن استثناء عدم الدستورية.

لقد تم توضيح طبيعة عمل عدم القابلية للتطبيق الموصوف بعد الإصلاح الدستوري لعام 2020 إذا كان ذلك بحس تمهيدي من قبل المحكمة الدستورية، مع الإشارة إلى أن الفحص الذي يجب إجراؤه في حالة عدم القابلية للتطبيق " يتناول الآثار أو النتائج المخالفة أو غير الدستورية التي ينتجها النص القانوني في الإدارة القضائية المعلقة[23]".

إن الطبيعة المذكورة أعلاه للتحكم الملموس، أو التحكم في تطبيق إجراء عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية تتوافق مع:

أ) أن الشرط يؤثر على قضية الحال؛

ب) أن يكون لمقدم الطلب صلة مباشرة بالإدارة المعلقة، إما أن يعاني من التطبيق النهائي للحكم (الأطراف في القضية. الطبيعة المذكورة أعلاه للرقابة الملموسة، أو الرقابة على التطبيق، لإجراء عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية يتوافق مع:

أ) أن المطلب يؤثر على قضية الحال؛

ب) أن يكون لمقدم الطلب صلة مباشرة بالدعوى المعلقة، إما ليعاني من التطبيق النهائي للمبدأ (الأطراف في الدعوى المعلقة) أو لتطبيقه (قاضي القضية)؛

ج) الحكم بعدم الدستورية له آثار بين الأطراف.

تم توضيح ما ورد، حيث إن المحكمة الدستورية هي المخولة بإعلان عدم قابلية التطبيق لعدم الدستورية، وفقا للمادة 195 من الدستور،.كما يجوز لأي من أطراف الدعوى القضائية الجارية إثارتها.

إن الحكم المنبثق عن ممارسة دعوى عدم التطبيق لعدم الدستورية له أثر ملزم للإدارة وللأطراف وللمحكمة التي تنظر فيه، أي آثار خاصة. سيكون لحكم المحكمة الدستورية تأثير الأمر المقضي به دون التأثير على صحة الحكم القانوني المتنازع عليه، ولكن فقط تطبيقه الكلي أو الجزئي في القضية المحددة.

وكما سبقت الإشارة، هناك ارتباط بين الحكم الصادر في إعلان عدم التطبيق والحكم الصادر في محكمة عدم الدستورية. لقد ذكر فقهيا أنه لا توجد علاقة سببية بين الأحكام بعدم التطبيق وعدم الدستورية: "حيث أن عدم تطبيق نص ما يثير بالضرورة ويدعو إلى إعلان عدم الدستورية ."في أحكام المحكمة الدستورية، من الممكن أن نلمح أنه من الممكن تمامًا، في رأيها، أن: "الحكم الذي أُعلن أنه غير قابل للتطبيق يمكن أن يكون دستوريًا من الناحية النظرية ويمكن تطبيقه في حالات أخرى. ولن يكون غير دستوري إلا إذا لم يكن هناك تفسير أو إمكانية". فرضية تطبيق الحكم تقر بخضوعه للدستور".

وعلى هذا النحو، فإن إعلان عدم الدستورية يفترض رقابة مجردة، ويتطلب التناقض التام بين القاعدة القانونية والقاعدة الدستورية. ويرتبط إعلان عدم الدستورية بالحكم بعدم قابلية التطبيق.

وبما أنه يتطلب قرارًا مسبقًا واحدًا على الأقل من هذا النوع، فإن ذلك من صلاحيات المحكمة الدستورية وليس من واجبها إعلانه، نظرًا لطبيعته الاستثنائية وتأثيره على النظام القانوني[24].

وبالنظر إلى ما ورد بشأن طبيعة وافتراضات وتأثيرات دعوى عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية، يمكن القول بأنه ليس من المناسب ضبط المخالفات الدستورية للفرد.

ويستند ما سبق إلى الأسباب التالية التي تتناول بشكل رئيسي الطبيعة الخاصة لعيبعدم دستورية الشكل وعدم قابلية التطبيق:

تختلف عيوب عدم دستورية الشكل والمضمون التي تؤثر على القواعد القانونية الحالية. فالأولى لا تعني تناقضا معياريا مع الدستور، بل تعني عدم التزام المشرع بالقواعد الإجرائية الدستورية لإنتاجه أو أن هناك عيوبا في المنافسة. الطبيعة المختلفة للرذيلة تبرر نظام إبطال مختلف[25].

إن المخالفة الدستورية في حد ذاتها تؤثر على صحة القاعدة القانونية ويجب إعلان بطلانها. وكما قيل، فإن دعوى عدم القابلية للتطبيق لا تسعى بأي حال من الأحوال إلى الحكم على صحة نص قانوني، بل إلى تحديد ما إذا كان تطبيقه يؤدي إلى آثار غير دستورية في قضية معينة.

إن الحكم بعدم قابلية التطبيق له آثار خاصة. الآثار التي لا تتفق مع الحكم على عيب يؤثر في صحة النص القانوني، والتي ينبغي أن تكون عامة.

الحكم بعدم التطبيق لا يؤثر على صحة النص المطعون فيه أو صحته، بل يقتصر على تطبيقه كلياً أو جزئياً في الدعوى المعينة؛ وهو افتراض دعوى عدم الدستورية. ولذلك، يمكن الإعلان عن عدم قابلية تطبيق قاعدة قانونية في حالات معينة، وفي حالات أخرى يمكن إعلانها دستورية بشكل مجرد، كما يمكن تطبيقها في حالات أخرى. غير أن الخلل في الشكل سيعني دائما مخالفة للدستور، أي عدم دستوريته، ولن تكون هناك حالات محددة تسمح بالإعلان أن تطبيقه يترتب عليه آثار غير دستورية وأخرى لا يترتب على تطبيقه آثارها.

وبالنظر إلى مفهوم وتصنيف وخصائص المخالفة الدستورية نفسها، وكذلك طبيعة دعوى عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية، فإنه ليس من المناسب الرقابة على الأول من خلال الثاني. إن مراقبة المخالفات الدستورية للقواعد القانونية الحالية تتطلب مراقبة تسعى إلى الحكم على صحة / دستورية القاعدة القانونية، مع آثار عامة، كما يتم في دعوى عدم الدستورية من الدستور)...

إن حكم عدم الدستورية الصادر في المراقبة اللاحقة والمجردة لحكم قانوني حالي يعني إعلان بطلانه بآثار عامة وبأثر رجعي، وهو ما يعني أن القاعدة المطعون فيها لم تعد تنتمي إلى النظام القانوني. ولم يشر الدستور صراحة إلى البطلان باعتباره أثرا للحكم بعدم الدستورية، وإنما أشار إلى الآثار التي يترتب على البطلان بمرور الزمن، لافتا إلى أنها لن تكون بأثر رجعي وأن النص القانوني "يعتبر ملغيا .."

غير أن قسماً من الفقهاء يتفق على إرجاع الأثر البطلان إلى الحكم بعدم الدستورية. وهكذا، يخلص إلى ما يلي: "من الواضح أنه نتيجة لما سبق، فإن طبيعة إعلان عدم الدستورية لا تعني إلغاء القوانين. في الواقع، فإن حكم الإلغاء هو عمل من أعمال بطلان القانون العام المخفف في آثاره ."

وهذا ما اعترف به أيضًا عندما يحلل آثار الحكم بعدم الدستورية: "في هذه المسألة، تجدر الإشارة إلى أن الميثاق الأساسي يستخدم تعبيرًا قانونيًا "ملغى" ليس نموذجيًا لهيئة قضائية ولكن لهيئة تشريعية". الهيئة، وآثار الخلافة عبر الزمن على القواعد التشريعية؛ في نطاق الهيئات ذات الاختصاص الدستوري، فإن الاسم القانوني التقني الصحيح هو البطلان الذي ينتج عنه طرد مبدأ القانون. وبالتالي، فإن الإلغاء، لأغراض قانونية فنية، يعادل البطلان الذي يترتب عليه آثاره منذ لحظة نشر الحكم بكامله في الجريدة الرسمية".

بالأثر المبطل للحكم بعدم الدستورية: "إنه بمثابة عقوبة تطهير للنظام القانوني. ومنذ ذلك الحين، تم إبطال القاعدة التي أُعلن أنها غير دستورية. وسوف تتوقف عن أن تشكل جزءًا من النظام القانوني الوطني. ماذا بل هو نتيجة لأحكام الدستور".

إذا كان إجراء عدم الدستورية هو الطريقة المناسبة لتطهير هذا النوع من الرذائل، فستنشأ مشكلة، لأنه، كما لوحظ، في القانون الدستوري لإبطال المبادئ القانونية الحالية، فإن هذا سبب ضروري لمقبوليته الإعلان المسبق عن عدم قابلية التطبيق بسبب عدم الدستورية. فإذا كانت دعوى عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية غير مناسبة لحل المخالفات الدستورية، فلا يمكن أن تحكم دعوى عدم الدستورية على نفس النوع من العيوب. ويبقى السؤال المطروح هو ما هو السبيل لتطهير القضايا من القواعد القانونية الحالية التي تعاني من عيوب دستورية شكلية.

أصل العمل بعدم قابلية التطبيق لمراقبة الانتهاكات الدستورية الخاصة وفقا للعقيدة القانونية يبدو أن عقيدة الأغلبية تقبل أصل دعوى عدم التطبيق سواء بالنسبة للعيوب الجوهرية وتستند بشكل أساسي إلى حقيقة أن:

أ) الدستور لا تميز بين التناقضات أو المخالفات الدستورية أو عيوب الدستور. الخلفية والشكل؛

ب) كان الإصلاح الدستوري 2020 سيتجاوز المبدأ والتي قد ترفض إعلان عدم قابلية التطبيق بسبب عيوب في الشكل؛

ج) يجب أن تمارس هيئة ما الرقابة الدستورية على الانتهاكات الدستورية للمبادئ القانونية الحالية، وستكون تلك الهيئة، بموجب تفويض الدستور هي المحكمة الدستورية؛

د) النظر فقط في العيوب الأساسية من شأنه أن يؤدي إلى فراغ.

ومع ذلك، يصر بعض المؤلفين على عدم مقبوليته أو يقولون إن خصائص دعوى عدم القابلية للتطبيق تُفقد عندما تشكل انتهاكًا دستوريًا في حد ذاتها. وهكذا، فأنه عند تحليل عيب شكلي في قضية عدم قابلية التطبيق، ستحكم المحكمة الدستورية على القانون بشكل مجرد، متجاهلة تمامًا ملابسات القضية وتستخدمها لإصدار حكم عام.

أعرب البعض عن أن الرقابة القريبة جدًا من السبب المحدد والتطبيق القضائي للحكم المطعون فيه لا تتسق مع طبيعة العيوب الشكلية، وهي أقرب إلى التاريخ التشريعي للقانون وأبعد منه. منه من المضمون المعياري الذي يطلب من القاضي في الدعوى تطبيقه.

من خلال تحليل اجتهادات بعض المحاكم الدستورية، فأن دعوى عدم التطبيق لا تكون رقابة محددة عندما تنظر في عيب شكلي. اذا تناولت المحكمة أيضًا العيوب الشكلية لدعم شرط عدم قابلية التطبيق. بالإضافة إلى الإعلان صراحةً عن أن العيب الدستوري الذي تتم مراجعته في حالة عدم قابلية التطبيق قد يكون ناجمًا عن "أسباب موضوعية". "أو شكلاً"، فقد قضت بعض المحاكم باختلاف أهمية الحكم بعدم التطبيق عندما يكون العيب شكلياً.

وكما ذكرنا، يتفق المؤلفون على أن الطريقة التي تتعامل بها المحكمة الدستورية مع مخالفاتها الدستورية في ممارسة دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية تفترض "إضفاء الطابع النسبي" على الطبيعة الملموسة لهذه المراقبة، والتعامل معها في مراقبة مجردة ; فضلا عن تعميم آثار الجملة، والتي هي بحكم التعريف الدستوري بين الأجزاء. ما سبق يسمح لنا أن نؤكد أن إجراء عدم التطبيق لعدم الدستورية ليس هو الطريق الأمثل إلا لنزع الجنسية عنه أو عدم تماسكه لضبط المخالفات الدستورية نفسها.

ومن جانبهم، أشار بعض المؤلفين إلى أسباب أخرى أكثر عمومية لعدم ملاءمة حكم المحكمة الدستورية بشأن العيوب الشكلية وعدم مقبوليته، وهي الأسباب الأساسية التالية:

1- تعقيد التمييز بين العيوب الشكلية والمادية. وبما أن الحدود المفاهيمية بين الاثنين لم يتم تحديدها بشكل كافٍ في الوسط القانوني، فإن الاتجاه هو تضمين جزء كبير من الشكلية كمواد؛

2- مشكلة تحديد الإجراءات التي يبرر عدم الالتزام بها فرض عقوبة عدم الدستورية. مشكلة "جوهر" و"أهمية" الإجراءات المذكورة؛

3- صعوبة تحديد الرذائل التي يحدد حدوثها إعلان عدم الدستورية. أي إشكالية «جدية» الرذيلة و«تجاوزها»، بحسب مدى تأثيرها على المبدأ الديمقراطي؛

4- واحترام الاستقلال البرلماني، والفصل بين السلطات، والقضايا السياسية التي لا يمكن التقاضي بشأنها؛

5- خطورة تحويل الرقابة على الانتظام الدستوري إلى رقابة على الفرص السياسية بما لا يتوافق مع طبيعة الاختصاص الدستوري .

خاتمة:

ينظم الدستور أشكال إنتاج القواعد القانونية، مع الإشارة إلى الهيئات المختصة بإعدادها وإجراءات إنشائها ومصادر القانون التي يتم من خلالها التعبير عن إرادة الهيئات المذكورة. ستكون القاعدة القانونية دستورية بالمعنى الرسمي إذا تم إنشاؤها وفقًا للمبادئ التوجيهية التي تحددها القواعد الدستورية. وستخضع هذه الصلاحية الرسمية للرقابة الدستورية من قبل المحكمة الدستورية. والمسألة المثيرة للجدل في هذا العمل هي ما إذا كان من المناسب إجراء هذه المراقبة من خلال إجراء عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية المنصوص عليه في الدستور.

إن الخلل في الشكل أو المخالفة الدستورية التي تؤثر على المبادئ القانونية الحالية يفترض وجود صراع واقعي (الحقيقة مقابل القاعدة الدستورية) يؤثر على صحة القاعدة المنتجة نظرا لعدم امتثال المشرع أو تجاوزه. ولذلك فهو عيب دستوري يختلف عن العيب المادي الذي يحدث فقط بين القواعد (القاعدة مقابل القاعدة الدستورية)

الطبيعة المختلفة للدفع تبرر نظام إبطال مختلف. وبهذا المعنى، يكون إجراء عدم القابلية للتطبيق مناسبًا لحل العيوب المادية أو التناقضات التنظيمية، ولكنه ليس مناسبًا بالضرورة لحل العيوب الشكلية.

إن المخالفة الدستورية في حد ذاتها، باعتبارها عيباً أصلاً وتمثل تعارضاً واقعياً، تمس بصحة القاعدة الواردة في القاعدة القانونية. ويجب الإعلان عن هذا العجز بآثار عامة. إن دعوى عدم التطبيق لا تهدف إلى الحكم على صحة حكم قانوني، بل إلى تحديد ما إذا كان تطبيقه يتوافق مع الميثاق الأساسي في قضية معينة، مع آثار معينة.

الأسباب الرئيسية التي يشير إليها المبدأ الدستوري لدعم عدم المقبولية المذكورة أعلاه هي أن الطريقة التي تنظر بها المحكمة الدستورية في عيوب الشكل في ممارسة دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية تفترض "إضفاء الطابع النسبي" على الطبيعة المحددة للدعوى. هذه الرقابة، تتحول إلى رقابة مجردة؛ فضلا عن تعميم آثارها، والتي هي بحكم التعريف الدستوري. يتيح لنا هذا التأكيد على أن إجراء عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية

ليس الطريقة المثالية، باستثناء تشويهه أو عدم تماسكه، للتحكم في المخالفات الدستورية الخاصة بالفرد.

ولذلك فإن مراقبة المخالفات الدستورية الخاصة بالقواعد القانونية الحالية تتطلب رقابة مجردة تحكم بصحة القاعدة القانونية وبآثارها العامة، كما هو الحال في دعوى عدم الدستورية المنصوص عليها في الدستور. القضية المعقدة في التصميم الدستوري هي أن دعوى عدم الدستورية لها سبب ضروري لمقبوليتها الإعلان المسبق عن عدم قابلية التطبيق بسبب عدم الدستورية. وبهذه الطريقة، إذا كانت دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية لا تنطبق على حل المخالفات الدستورية، فإن دعوى عدم الدستورية لن تنطبق على الحكم على نفس النوع من العيوب.

وفي الختام، تطرح حول هذا الموضوع مجموعة من الأسئلة التي من المتوقع أن تكون محفزة للنقاش:

هل كل العيوب الإجرائية تؤدي إلى مخالفة دستورية؟ ما هي الإجراءات التي يبرر عدم الالتزام بها الحكم بالبطلان وعدم الدستورية؟ وهل دعوى عدم التطبيق بسبب عدم الدستورية مناسبة للتعامل مع المخالفات الدستورية غير السليمة؟ وإذا لم تكن دعوى عدم التطبيق لعدم الدستورية هي الطريقة المثلى لمعرفة المخالفات الدستورية ذاتها، فما هي الطريقة؟ دعوى بطلان القانون من قبل أي قاض؟

هل سيكون من المناسب، في ظل السياق الحالي للتغيير الدستوري الذي تمر به الجزائر، النظر في تقييد أو إلغاء الرقابة المسبقة والإلزامية على مشاريع القوانين؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، أليس من المناسب إبقاء هذه الرقابة مقتصرة على الجوانب الإجرائية من أجل منع المخالفات الدستورية؟

أخيرًا، فيما يتعلق بالرقابة اللاحقة، هل سيكون من المناسب، في السياق الحالي للتعديل الدستوري، فصل دعوى عدم الدستورية عن دعوى عدم القابلية للتطبيق بسبب عدم الدستورية؟ وبهذه الطريقة، يمكن تطهير الانتهاك الدستوري لمبدأ قانوني من خلال الرقابة التنظيمية المجردة، والبعدية، وذات الآثار العامة.

الهوامش:

[1] – وصفها الأستاذ *Stern Klaus* " أن دولة القانون تعني أن سلطة الدولة لا يمكن ممارستها إلا على أساس الدستور والقوانين المطابقة لأحكام الدستور، بهدف ضمان كرامة الإنسان والحرية والعدالة والأمن القانون. راجع: قاسي فوزية، متطلبات تكريس دولة القانون: دسترة مبدأ الأمن القانوني دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية

والجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر،2017/2018، ص 144.

[2] – الرسوم الرئاسي رقم:20-251-المؤرخ في 2020/09/15 المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء (ج.ر رقم 54، 16 سبتمبر 2020).

[3] – المادة 192، المادة 198 المادة 190،من التعديل الدستوري لسنة 2020.

[4] – المادة 130 من التعديل الدستوري 2020.

[5] – المادة 130 المادة 193، من التعديل الدستوري 2020.

[6] – الفقرة الخامسة (05) من المادة 190 من التعديل الدستوري 2020 والمادة 140.

[7] – المادة 198 من التعديل الدستوري، 2020، المادة 142 المتعلقة بالتشريع بأوامر.

[8] – المادة 190 من التعديل الدستوري:2020، المادة 154 من التعديل الدستوري 2020.

[9] – المادة 148 من التعديل الدستوري 2020.

[10] – الفقرة 2 من المادة 193.

[11] – المادة 195 من التعديل الدستوري 2020.

[12]–*L. Favoreu, Renouveau du droit constitutionnel (Mélanges en l'honneur de), Paris, Dalloz, 2007, p. 1412. L'auteure parle quant à elle d'un double mouvement normatif dont l'un est ascendant et renvoie à l'élargissement du stock de normes constitutionnelles et l'autre descendant traduisant l'idée d'un approfondissement des normes visées.*

[13] – هذه الشبكة التحليلية الجديدة، أي الحق في *الولاية القضائية* الدستورية في مسائل حماية الحقوق الأساسية، أي الحق في مطالبة القاضي، أيًا كان هو، بحماية الحقوق الأساسية على أساس الأولوية والتطبيق التفضيلي للقانون. ويكتسب الدستور شرعيته من خلال التطورات الأخيرة التي لوحظت في القانون الوضعي، وأحيانًا تحت أعين" صانعي النظام". راجع:

J. Rivero, "Apologie pour les faiseurs de systèmes", D. 1951, chron., p. 99.

[14] *–En ce qui concerne les conflits organisationnels, il est nécessaire de distinguer entre contradiction et violation. Si le conflit normatif est matériel*

[15]– *Pour le doyen Favoreu en effet « …Le bloc de constitutionnalité ne s'identifie pas au bloc de supralégalité ; il est moins large », in "La prise en compte du droit international et communautaire dans la jurisprudence du Conseil Constitutionnel",* in Etudes offertes à A. Plantey, Paris, éd. *Pedone, 1995, p. 33-44, spéc. 34.*

[16]– نحن نعلم أنه نظرًا لطبيعتها كسلطة قضائية متخصصة، فإن إحدى الوظائف الأساسية للسلطة القضائية الدستورية، لأنها تشكل "المرجع القياسي" للنظام الدستوري، هي ضمان أولوية الدستور في ممارسة الرقابة على وجه الخصوص. بشأن دستورية القوانين. وهذا التخصص الوظيفي للقضاء الدستوري يبرر عدم توجيه طلبات التعويض عن الضرر الناجم عن انتهاك حق، حتى ولو كان أساسيا، إليها مباشرة، لأنها تدخل في نطاق اختصاص القاضي العادي. ومع ذلك، فإن هذا القيد العملي – التخصص في الولاية القضائية الدستورية لا يلغي الاهتمام القوي لأولئك الذين حصلوا على حقوق أساسية في الاستيلاء عليها بموجب ولايتهم القضائية عندما يتعارض المشرع، *بالمعنى الحرفي للكلمة*، مع حق الأساس الدستوري المعترف به لهم، بحيث يتم تحييد الأحكام المتنازع عليها. راجع:

L. DonfackSockeng, "Le contrôle de constitutionnalité des lois hier et aujourd'hui. Réflexion sur certains aspects de réception du constitutionnalisme moderne en droit camerounais", in S. Meloné,

A. MinkoaShe et L. Sindjoun (Dir.), La réforme constitutionnelle du 18 janvier 1996 au Cameroun. Aspects juridiques et politiques, Yaoundé, Friedrich – Ebert – GRAP, 1996, pp.362-405, spéc. p. 381.

[17] – بتاريخ 2023/1/15 أصدرت المحكمة الدستورية الأردنية حكماً برفض دستورية مواد في قانون منع الجرائم رقم (5) لسنة 1954م وذلك في اجتماع هيئتها برئاسة نائب رئيس المحكمة محمد المحادين، ورفضت المحكمة الطعن المقدم للطعن بعدم دستورية الفقرة (3) من المادة (3) والفقرة (2) من المادة (5) والمادة (8) من قانون منع الجرائم لمخالفتها لأحكام المواد (8، 27، 101، 102، 103، 128) من الدستور. وقد أكد حكم المحكمة الدستورية أن النصوص القانونية موضوع هذا الطعن خالية من أي شبهة دستورية، حيث أن النصوص المطعون فيها هي تعبير عن إرادة المشرع ولم تمس حرمة النص الدستوري ولم تتجاوز حدوده ولا تشكل مساساً بالاختصاص أو مصادرة للحقوق والحريات الأساسية التي يضمنها الدستور، لذا فإن هذا الطعن يكون قابلاً للرفض.

[18] – إن اللجوء المباشر هو حل آخر ممكن. وكان من شأنه أن يكون وسيلة لتقديم مسار قانوني جديد للمواطنين يسمح لهم بتقديم طلب مباشر إلى القاضي الدستوري لحماية الضمان الدستوري لحقوقهم الأساسية، عن طريق العمل وخارج أي محاكمة.

L. Favoreu, « Sur l'introduction hypothétique du recours direct individuel devant le Conseil de cette procédure dans la situation constitutionnel », Cahiers du Conseil constitutionnel, n° 10, p. 99-102, qui, compte tenu de ces conditions, démontrait le peu d'utilité française.

[19]– *A. Roux, "Contrôle de constitutionnalité. Organisations juridictionnelles", in M. Troper et D. Chagnollaud (Dir.), Traité international de droit constitutionnel, Tome 3, Paris, Dalloz, 2012, pp. 132 et sq*

[20]– op. cit., p. 112

[21] – في بعض الحالات، سيتم التحقق من أنه إذا تم إعلان القاعدة غير دستورية فإن الوضع سيكون مواتيا لمقدم الطلب (ألمانيا).

[22] –*op. cit., pp. 107 et sq*

[23] – لقد تم رفض التصفية التي تقوم بها المحاكم العليا، والتي كانت موجودة منذ بعض الوقت في ألمانيا، بشكل صريح في عام 1956، وكان هذا مصدرًا للتوتر بين المحاكم العادية والمحاكم العليا في نظامه.

J.-C. Béguin, Le contrôle de la constitutionnalité des lois en République Fédérale d'Allemagne, Économica, 1982, p. 98-99.

[24] – في فرنسا، فإن الآلية المختارة تتمثل في فرض تصفية الطلبات المقدمة أمام المحاكم العادية من قبل المحاكم العليا. وفي هذه الحالة فإن الإحالة من قبل المحكمة العليا تكون ملزمة للمجلس الدستوري، الذي لا يستطيع أن يقرر من تلقاء نفسه ما إذا كان الطلب مقبولاً ومشروعاً.

[25] – إن عيب الشكل أو المخالفة الدستورية، مثل عيب الأصل، يؤثر على صحة القاعدة الواردة في النص القانوني.